

اعضاء الحزب الوطني - الديني - مغدال - ،  
يعملون الى دايان والى خط « التشدد » اكثر من  
ميلهم نحو الاعتدال ، ولهم مطالب عديدة اهمها  
تشكيل حكومة « تكفل وطني » يشارك فيها  
« الليكود » وذلك ما تعارضه مؤير بشكل قاطع ،  
ومن هنا فان ازدياد التوتر اثر نشر تقرير لجنة  
اغرائات ، وإصرار وزراء في حكومة مؤير على  
اقالة دايان او استقالتهم كانت تعني بالنسبة لمؤير  
استناد حكومتها في احسن الاحوال الى ٥٠ ٪  
بالضبط من أعضاء الكنيست ، أي احتمال اسقاطها  
نتيجة أي أزمة ولو مؤقتة .

اضافة الى ذلك فان مؤير تعرف ان ابعاد ديان  
عن وزارة الدفاع - او من الحكومة - يعني  
تعريض نفسها لنقمة الرأي العام الاسرائيلي الذي  
لم يكف بالضباط كبش محرقة على مذبح التقصير  
في حرب تشرين . اذ بادانة ضباط الاستخبارات  
والتوصية بابعادهم عن مناصبهم اصبح زاعرا  
رئيس فرع الاستخبارات مكشوفاً فأدين واستقال  
وبادانته واستقالته أصبح العازار مكشوفاً فأدين  
واستقال هو الآخر ، وبقي دايان وحده فاصلاً -  
وان يكن شفافاً - بين مؤير ونقمة الرأي العام ،  
واستقالته او اقالته تؤدي بالطبع الى كشف مؤير  
الى حد التعمية تماما .

ومن هنا يمكن فهم وتفسير تمسك مؤير بدايان ،  
ورفضها المطلق في التخلي عنه ، ودفاعها المستمر  
عنه بحساس المدافع عن ذاته ، وعندما وصلت الى  
نتيجة تقول بعدم قدرتها على الدفاع عن دايان ،  
استقالته هي ، فاستقالت الحكومة بأسرها كما  
يقضي القانون الاسرائيلي ، وابلغت قرار الاستقالة  
الى أعضاء الحكومة مساء يوم ٧٤/٤/١٠ .

وكان أول ما لاحظته براسل اذاعة العدو ، اثر  
استقالة مؤير ، ان احدا من الوزراء - باستثناء  
الون - لم يذهب الى بيتها كما كان يفعل هؤلاء في  
السابق لدفعها الى التراجع عن قرارها .

ويقضي القانون في اسرائيل ان الحكومة تعتبر  
مستقلة رسمياً بتسليم رئيس الدولة رسالة  
خطية من رئيس الحكومة تتضمن ابلاغاً بالاستقالة ،  
وابلاغ الكنيست بذلك ، وتحول الحكومة المستقلة  
الى حكومة انتقالية تسير الامور بصلاحيات كاملة  
الى حين تشكيل حكومة جديدة مثال ثقة  
الكنيست .

الذي يلتقي عنده الياف وبيغن ، انما يلتقيا عنده  
وفي ذهن كل واحد منهما الوصول الى نتيجة  
مناقضة لما يأمله الآخر ، ففي حين يدعو بيغن الى  
اسقاط حكومة مؤير على أمل تشكيل حكومة اكثر  
يمينية واكثر تطرفاً وتشدداً ، يدعو الياف الى  
اسقاط حكومة مؤير والطاقم المسيطر فيها لنسح  
الجال امام سيطرة اتجاه واشخاص اكثر اعتدالاً .  
ويتفق مع الياف في هذا الخط والتوجه العديد من  
اعضاء حزب العمل من كتلة « احدث هعنودا » ،  
وابرزهم اسحق بن اهرن سكرتير عام الهستدروت  
سابقاً ، الذي قال بأن مؤير ودايان يتحملان  
المسؤولية ، ولا بد من استقالة الحكومة بأسرها  
( ر. ١٠١٠٠ . ٧٤/٤/٥ ) .

أما اقرب الاحزاب الاسرائيلية الى حزب العمل ،  
وهو اليمام فقد كان لزغبائه واعضائه موقفاً واضحاً  
في المطالبة بتحميل دايان كامل المسؤولية وضرورة  
استقالته او على اقل تقدير ابعاده عن حقيبة  
الدفاع ، كما عبر عن ذلك في العديد من المقابلات  
مع زملائه ، وفي العديد من افتتاحيات صحيفة  
« حل هبشار » الناطقة بلسان الحزب ( افتتاحيات  
٢ و ٨ و ٧٤/٤/٩ وغيرهما كما وردت فيما اقتبسته  
اذاعة العدو ونشرته نشرة رصد اذاعة اسرائيل ) .

وازداد التوتر داخل حكومة العدو في الايام  
التي تلت نشر تقرير لجنة اغرائات ، وسبقت عقد  
جلسة الكنيست الاستثنائية في عطلة العيد ، الى  
درجة ان عدداً من الوزراء ومن ابرزهم ساير طالب  
باستقالة دايان ، بل وهدد يغال الون بأنه اذا لم  
يستقل دايان فانه هو سيستقيل من الحكومة  
احتجاجاً .

وازاء هذه التوترات التي سبقت أيضاً عقد  
جلسة الحكومة التي حددت يوم الاربعاء ٧٤/٤/١٠ ،  
اعلنت مؤير ان لا حكومة بدايان ، ولا حكومة بدونه  
( ر. ١٠١٠٠ . ٧٤/٤/٦ ) ، وكان في ذلك اعترافاً من  
مؤير الى ان الازمة الوزارية اصبحت مأزقاً ، وان  
حكومة اسرائيل وصلت فعلاً الى وضع حرج للغاية  
وانها لا تجد مخرجاً من هذا المأزق .

ولعل الحقائق الموضوعية التي اوصلت مؤير الى  
« النتيجة » المذكورة ، هي حقائق حسابية محضة .  
فان حكومتها تستند الى اقلية ٦٨ نائباً من ١٢٠  
نائباً في الكنيست . ومن هؤلاء الـ ٦٨ ثمانية  
اعضاء مضمون ولاؤهم لدايان وعشرة آخرون ، هم